

الجملة الظرفية، وعوارض تركيبها

دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي

Wholesale circumstantial, and bars installed: An Empirical Study in the Poetry of Imam Shafi'i

عماد حسن أبو دية

imadabudaya@hotmail.com

جامعة الأقصى - غزة

2013/2/4

تاريخ القبول

2012/8/26

تاريخ الاستلام

الملخص: هذه الدراسة بعنوان: الجملة الظرفية ، وعوارض تركيبها : دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي ، وتهدف إلى التعرف على نوع من أنواع الجملة العربية ، وهو " الجملة الظرفية " ؛ إذ درجت العادة على دراسة هذا النوع من الجمل في أنماط الجملة الاسمية ، وهو المبتدأ الذي خبره شبه جملة ، وتوصل البحث إلى أنّ هذا النوع من الجمل نوع مستقل يقف جنباً إلى جنب مع الجمل الأخرى ؛ لتمتعه ببعض الخصائص ، والسمات المستقلة عن الجملة الاسمية ، وقد قام الباحث بتطبيق هذا النوع من الجمل على ديوان الإمام الشافعي ؛ لما له من أهمية في الدرس اللغوي ، والأدبي معاً ؛ حيث رصد البحث الجملة الظرفية فيه ، وما اعترأها من عوارض تركيبية تساهم في خدمة المعنى ، وفهم الفكرة .

Abstract: This study entitled: wholesale circumstantial, and bars installed: An Empirical Study in the Poetry of Imam Shafi'i, which aims to identify the type of Arabic sentence, a "wholesale circumstantial"; it is customary to study this type of sentences in the patterns of the nominal sentence, a debutante who experience sub-clause, the research found that this type of sentences the type of independent, stand side by side with the sentences the other; for the enjoyment of certain characteristics, and features independent of the nominal sentence, and the researcher applying this type of sentences the Court of Imam Shafi'i; because of its lessons in the importance of linguistic and literary together; terms of monitoring the wholesale Find it circumstantial, and the fractured beams of synthetic contribute in the service of meaning, and understanding of the idea.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث الأمين، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين ، أما بعد،،

أهمية الدراسة:

فإن دراسة الجملة تُعدّ من أهمّ الدراسات اللغوية؛ وذلك لكونها تمثل الوحدة الكبرى للغة، وبها تتحقق الفائدة المنشودة من الكلام، وقد اهتمّ البحث بدراسة نمط من أنماط الجملة العربية، وهو الجملة الظرفية، وهو نمط اعتاد الدارسون على تناوله كنمط من أنماط الجملة الاسمية، وهو المبتدأ الذي يكون خبره شبه جملة، غير أنّ الباحث يرى أنّ هذا النمط نوع من الجمل مستقل بذاته يقف جنباً إلى جنب مع الجملة الاسمية، والفعلية، والشرطية؛ لتمتعه بخصائص تركيبية مستقلة، سيتم عرضها في موضعها من الدراسة (هذا من قبل رأي الدكتور/ علي أبو المكارم ، في التراكيب الإسنادية 76) .

- منهج الدراسة:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لرصد الجملة الظرفية في شعر الإمام الشافعي، وتحليلها إلى أنماطها المختلفة، وما اعتراها من عوارض، واعتمد الباحث في دراسته على ديوان الإمام الشافعي تحقيق الدكتور/ أحمد شتيوي، وقد وجد الباحث في الديوان بعض الأخطاء في ضبط الكلمات، والإعراب، والبحور الشعرية، فقام بتصحيحها من خلال مطابقة النسخة على نسخ أخرى، وقد تمّ الاختصار في الدراسة على شاهدين للظاهرة المعروضة في هذه الدراسة المحدودة.

- خطة الدراسة:

فُسّم الباحث دراسته إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين يتلوها خاتمة تضمنت أهم نتائج الدراسة، فقد عرض في المقدمة: أهمية الدراسة ، ومنهجها ، وخطة إجمالية للبحث، وترجمة موجزة للإمام الشافعي. وتناول في التمهيد مفهوم الجملة الظرفية، وخصائصها التركيبية، ومكوناتها. وتناول في المبحث الأول: بناء الجملة الظرفية المطلقة وعوارضها، وفي المبحث الثاني: بناء الجملة الظرفية المقيدة وعوارضها، ثم ذيل الدراسة بثبت للمصادر والمراجع.

- ترجمة موجزة للإمام الشافعي:

هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وُلِّدَ في مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الجملة الظرفية وعوارض تركيبها - دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي

في جده عبد المطلب، وقد نُسب الإمام إلى جدّه الثالث " شافع " ، وهو أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة.

ولد الإمام في فلسطين سنة 150هـ، وحُمِل منها إلى مكة، وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر، وتوفي فيها، وكان في ابتداء أمره يطلب الشعر والأدب، وأيام العرب، ولزم قبيلة هذيل في البادية يتعلم كلامها، ويأخذ طبعها، وكانت أفصح العرب، وقد مالت نفس الشافعي إلى الشعر منذ صغره، وجمع في أول حياته شعر الهذليين، كما روى شعر الشنفرى، وقد تعددت مجموعات الدواوين الخاصة بشعره قديماً، وحديثاً، ومن هذا الشعر ما يصحّ نسبته إليه، ومنه ما لا يصحّ، وقد اتم شعره بسهولة اللفظ، وعذوبته، مع رقي الفكر، وغزارة العاطفة، فقد حفظ عيون الشعر ووعاها؛ مما ساهم كثيراً في قوة شاعريته، وقد كان شعره يمثل مقطوعات قصيرة ركّز فيها على معاني الحكمة، والزهد، والتعبير عن التجارب الذاتية، والعامة .

وقد ترك الإمام الشافعي العديد من المؤلفات، لعلّ من أهمها: الأم، و المسند، والرسالة، واختلاف الحديث، وأدب القاضي، وفصائل قریش، والسنن، وديوان شعر .

توفي الإمام وقت صلاة العشاء ليلة الجمعة بعد أن صلى المغرب، ودُفن بعد صلاة العصر يوم الجمعة 30 رجب سنة 204هـ، وقبره في مصر (وفيات الأعيان 4:163، وطبقات الشافعية الكبرى 1:192، والأعلام 6:26، وآداب الشافعي ومناقبه 22-26، ومناقب الشافعي 1:246-247) .

تمهيد

- مفهوم الجملة الظرفية:

لعلّ أول من استخدم مصطلح (الجملة الظرفية) عند النحاة هو أبو علي الفارسي (ت 377هـ) حين قسّم الجملة إلى أربعة أنواع: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك في قوله: " وأما الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب، الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفاً، فالأول: كقولنا: زيد قام.... والرابع: الظرف على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان، وظروف المكان تكون أخباراً عن الأحداث، والأشخاص، مثال كونها أخباراً عن الأحداث، قولنا: البيع في السوق، والصلاة في المسجد، والركض في الميدان..." ، فأما ظروف الزمان فتكون أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص، وذلك نحو: الخروج غداً، والرحيل الساعة..." (الإيضاح 92-96).

وتبعه في هذه القسمة بعد قرنين من الزمان جاز الله الزمخشري (ت 538هـ) في قوله: " والجملة

على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمر وأبوه منطلق، ويكر إن تعطه يشكر، وخالد في الدار" (المفصل 44).

وأقر له هذه التبعية ابن يعيش (ت 643هـ) حين اعتبرها قسمة لفظية، وردّ هذا التقسيم الرباعي إلى الثنائي بقوله: "واعلم أنه قسم - أي: الزمخشري - الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية" (شرح المفصل 1: 229).

وكذلك فعل ابن الحاجب (ت 646هـ) بقوله: "قوله: والجملة على أربعة أضرب، قال: وإنما هي على ضربين كما تقدم في أول الكتاب، ولكنه قسم الفعلية - الزمخشري - فالمجردة عن الشرط، والجزاء سمّاها فعلية، والمتضمنة للشرط سمّاها شرطية، والمتضمنة للظرف سمّاها ظرفية" (الإيضاح في شرح المفصل 1: 187-188).

ثم يأتي ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) مستخدماً مصطلح (الجملة الظرفية)، والذي تميّز عن سابقه - الفارسي، والزمخشري - بإفراده باباً خاصاً لهذا النوع من الجمل إيماناً منه بأنه نوع مستقل بذاته يتضمن تركيباً مختلفاً، حيث عنون له بـ "انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية"، ومثّل للظرفية بـ "أعندك زيد، وأفي الدار زيد" (مغني اللبيب 2: 433).

وعلى الرغم من وحدة المصطلح بينهم فإنّ بينهم في تحديد مفهومه بوناً شاسعاً؛ فالفارسي، والزمخشري يحددان الجملة الظرفية من خلال نماذجها اللغوية ببقية النماذج الواردة للجملة العربية، فهما يقرّان أن لهذا النوع خصائص تميز بها عن سائر الجمل، بينما ابن هشام لم يهتم بتلك الخصائص بقدر اهتمامه بالأسس المذهبية، فنحو: أعندك زيد؟ فيمكن أن يكون من قبيل الظرفية عند اعتبار (زيد) فاعلاً للظرف نفسه، ومن قبيل الفعلية عند اعتبار (زيد) فاعلاً بمتعلق الظرف، واسمية عند اعتبار الظرف خبراً.

فالنموذج اللغوي واحد، وخصائصه واحدة، والخلاف كله يرتدّ إلى اعتبارات التوجيه فحسب، يقول ابن هشام: "لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلال التقدير، أو لاختلاف النحويين، ولذلك أمثلة...، والثاني: نحو: "أفي الدار زيد، وأعندك عمرو" فإنّنا إن قدرنا المرفوع مبتدأً أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره: كائن أو مستقر، فالجملة اسمية خبر ذات في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلاً باستقرار ففعلية، أو الظرف فظرفية" (مغني اللبيب 2: 434-435)، والتراكيب الإسنادية (15).

الجملة الظرفية وعوارض تركيبها - دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي

ومن جهة أخرى فإن ابن هشام قد اعتمد الأساس الذي تقوم عليه الجملة الظرفية شيئين: الأول: التصدر، والثاني: الاعتماد.

ويتضح هذا من الأمثلة التي ساقها حين مثّل لها، بقوله: "أعندك زيد ، وأفي الدار زيد"، ويوضح هذا الفاكهي (ت972هـ) بقوله: "أو صدرت بظرف معتمد على ما سيأتي نحو: "أعندك أو في الدار زيد"، فظرفية كذلك، نسبت إلى الظرف؛ لتصدرها به" (شرح كتاب الحدود 66)، بينما أبو علي الفارسي، والزمخشري لم يعتمدا هذين الشرطين، ويتضح هذا من خلال الأمثلة التي ساقها.

وعلى الرغم من أن هناك تشابهاً بين الجملتين الظرفية، والجملة الاسمية فإن للجملة الظرفية مقومات، وخصائص تجعلها نوعاً مستقلاً بذاته، كما يدفع إلى الإقرار بهذا النوع مستقلاً.

- الخصائص التركيبية للجملة الظرفية:

إن للجملة الظرفية خصائص تركيبية تميزها عن الجمل الأخرى، منها:

- 1- عدم التطابق: الجملة الظرفية تختلف عن الجملة الاسمية بعدم التطابق العددي، والنوعي بين المسند، والمسند إليه.
- 2- التقييد: أي قبولها النواسخ، وهي تتشابه بهذه الخاصية مع الاسمية، وتختلف عن سائر الجمل الأخرى.
- 3- بساطة التركيب: فالجملة الظرفية لا تقبل الامتداد، فعناصر الامتداد فيها بسيطة يمكن حصرها بالوصف، والإضافة، والتبعية، وبهذا تخالف الجملة الاسمية.
- 4- وضوح تحديد ركنيها: فالمسند والمسند إليه لا يعتريهما اللبس، فيمكن تحديدهما ببساطة، على عكس الجملة الاسمية التي قد يعتري اللبس ركنيها (التركيب الإسنادية 76-79).

- مكونات الجملة الظرفية:

تتكون الجملة الظرفية من ركنين أساسيين، هما: المبتدأ، والخبر.

أولاً - المبتدأ: المبتدأ في الجملة الظرفية هو المبتدأ نفسه في الجملة الاسمية يحمل الأحكام نفسها: الاسمية، والإفراد، والرفع، وتعيين الدلالة، والإسناد إليه، بيد أن المبتدأ في الظرفية لا يكون إلا صريحاً، فلا يأتي مصدراً مؤولاً (الأصول في النحو 85:1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 343:1، وارتشاف الضرب 1079:3، وأوضح المسالك 184:1، وشرح الأشموني 96:1، وجمع الهوامع 308:1).

ثانياً - الخبر: أما الخبر فيها فمختلف عن الخبر في الجملة الاسمية؛ إذ يكون على صورتين: إما

أن يكون ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وهو ما يعرف بـ "شبه الجملة" عند النحاة، وما أطلق عليه الكسائي بـ "الصفة"، والفراء بـ "المحل" (معاني القرآن للفراء 1: 2، ومجالس ثعلب 64)، ويشترط فيه تمام الفائدة، بحيث يحسن السكوت عليه، يقول السيوطي: "إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه أن يكون تاماً، نحو: زيد أمامك، وزيد في الدار، بخلاف الناقص، وهو: ما لا يفهم بمجرد ذكره، وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: زيد بك، أو فيك، أو عنك؛ أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك، فلا يقع خبراً؛ إذ لا فائدة فيه" (همع الهوامع 1: 320-321، وارتشاف الضرب 3: 1121، وشرح التصريح 1: 206).

- تعريف الجملة الظرفية :

لقد استخدم الباحث مصطلح "الجملة الظرفية" بدلاً من مصطلح "شبه الجملة"؛ لأن مصطلح "شبه الجملة" مصطلح أعم، وأشمل من مصطلح "الظرف"؛ إذ تأتي في أكثر من موقع كأن تأتي خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو غير ذلك، فجملة "زيد في الدار" جملة ظرفية، و"في الدار" شبه جملة؛ فالجملة الظرفية هي التي يكون فيها خبر المبتدأ شبه جملة، فاستخدام مصطلح "الظرفية" أكثر تحديداً من "شبه الجملة"، وهو يطلق على الظرف، والجار والمجرور؛ لوجود خصائص مشتركة تجمع بينهما، وقد أدرك النحاة هذه الخصائص المشتركة، وتحدثوا عنها، ولعلّ منها ظاهرة التوسع، يقول سيبويه "، ويدلّك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواك وعلى من سواك، والذي كزيد، فحسّن هذا كحسن من فيها، والذي فيها" (الكتاب 1: 409)، وإن أطلق البعض عليهما مصطلح الظرف صراحة، يقول الرضي: "أي ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ولم يذكره لجريانه مجراه في جميع أحكامه حتى سمى بعضهم ظرفاً اصطلاحاً" (شرح الرضي على الكافية 1: 243).

كما أنّ الجار والمجرور معاً يحملان معنى الظرف فـ "زيد في الدار" بمعنى "زيد عندك"، يقول الرضي: "ويعني بمعناه: الظرف، والجار والمجرور، نحو قولك: زيد عندك، أو في الدار لإكرامك، فاللام في "إكرامك" يعدي الظرف إلى إكرامك" (شرح الرضي على الكافية 4: 261).

ولعل من أهم الخصائص المشتركة بينهما:

- 1- جواز الفصل بهما بين المتلازمين، وغيرهما.
- 2- جواز تعددهما في الجملة.
- 3- جواز حذفهما.
- 4- جواز تقدمهما على عاملهما، وتأخرهما.

5- وجوب تعلقهما.

6- عدم صياغة اسم المفعول من اللازم إلا بهما (شبه الجملة 68- 69).

- العامل في الظرف:

واختلف النحاة في عامل الظرف ، ومجملها في ثلاثة أقوال:

1- العامل هو الظرف نفسه وحده.

2- العامل هو الظرف مع متعلقهما المحذوف.

3- الخبر هو المتعلق المحذوف وحده، واختلفوا في تقدير المحذوف هل هو (اسم، أو فعل)

(شرح المفصل 1: 31- 32 ، وشرح جمل الزجاجي 1: 347 ، وشرح التسهيل 1: 313 -

318 ، وشرح التصريح 1: 206).

وقد جاءت الجملة الظرفية في ديوان الإمام الشافعي: (105) مرات.

المبحث الأول

الجملة الظرفية المطلقة

اصطلح الباحث (الجملة الظرفية المطلقة) بديلاً لما يعرف عند النحاة بـ(الجملة الأصلية)، أو (غير المنسوخة)؛ فالإطلاق مقابل للتقييد، والجملة المطلقة هي التي لا تقيد بناسخ سواء عمل هذا الناسخ، أم لم يعمل، فبالنظر إلى مثل جملة "إنما محمد ناجح" تعدّ أصلية؛ لأنها غير منسوخة؛ لكفّ عمل الناسخ بـ(ما) الزائدة شكلاً؛ أي: إعراباً، ولكنها تعدّ مقيدة؛ لتقيّد معناها بالتوكيد الحاصل من (إن)، وكذلك الأمر في قولك في نحو: "محمد كان بطلاً" تعدّ غير منسوخة، ولكنها مقيدة بالمعنى الذي أحدثته (كان) الزائدة، وهو بطولته في الزمن الماضي، فالإطلاق معناه: عدم تقيد الجملة بالمعنى الذي أحدثه الناسخ سواء عمل، أم لم يعمل (هذا اصطلاح الدكتور/ علي أبو المكارم في كتابه: الجملة الاسمية 15).

وقد جاءت الجملة الظرفية المطلقة في الديوان: (84) مرة، ويلاحظ مما سبق أنّ الجملة

الظرفية تنقسم إلى قسمين:

الأول: الخبر فيها ظرف.

الثاني: الخبر فيها جار ومجرور.

القسم الأول: الجملة الظرفية ذات الخبر الظرف:

وينقسم الظرف إلى قسمين، أيضاً: ظرف الزمان، وظرف المكان، يقول ابن يعيش: "والظرف على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاء، وسَمِّي الزمان، والمكان ظرفاً؛ لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ، نحو قولك: زيدٌ خلفك، والقتالُ اليومَ " (شرح المفصل 1: 230).

1- ظرف الزمان:

ويخبر بظرف الزمان عن أسماء المعاني، نحو: السَّفرُ اليومَ، والصومُ غداً، ولا يخبر به عن أسماء الذوات، نحو: "زيدٌ اليومَ" إلا إن كان المبتدأ عاماً، والخبر خاصاً، نحو: "تحن في شهر رمضان"، يقول السيوطي: "المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين، فلا يقال: زيد اليوم؛ لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً، أو مجروراً بـ"في"، وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف؛ كقولهم: "اليوم خمر، وغدا أمر"؛ أي: شرب خمر، و"الليلة الهلال"؛ أي: طلوعه، ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى، ثم إن كان واقعاً في جميعه " (مع الهوامع 1: 322)، وقد ذكر هذا ابن مالك في ألفيته (شرح ابن عقيل 1: 168)، حيث قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُزْءٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا

وعلة عدم الإخبار بظرف الزمان أن النحاة اشتراطوا في الخبر الظرف الإفادة كما سبق، فلمّا كان أمر الزمان مع اسم الذات لا يحصل فائدة يحسن السكوت عليها لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المعتبر كلاماً، أمّا اسم المعنى فكأنه حركات، وأفعال غير مستمرة تقع أو لا تقع، وإن وقعت فإنها تكون في زمان بعينه، إضافة أن أسماء المعنى تفيد معنى مفيداً للسامع يحسن السكوت عليه من قبل المتكلم؛ فلذلك أقر النحاة الإخبار بالزمان عن المعاني دون قيد، أو شروط (شرح المفصل 1: 330-331، وشرح الرضي على الكافية 1: 248-249، وشرح التسهيل 1: 319-321، وارتشاف الضرب 3: 1123-1125، وأوضح المسالك 1: 203).

وقد جاء الخبر ظرف زمان في ديوانه مرتين في قوله [من المتقارب] (ديوانه 37):

مَعَ الْهَمِّ يُسْرَانِ هَوْنٌ عَلَيْكَ فَلَا الْهَمُّ يُجْدِي وَلَا الْاِكْتِبَابُ

فقد أفاد الظرف (مع) في الخبر المصاحبة الزمانية، والمكانية لليسر حين يحلّ الهم بالإنسان،

وقد جاء المبتدأ (يسران) نكرة مثنى؛ لإفادة السعة في اليُسْر، وفي قوله [من الطويل] (ديوانه 41):

وَعِزَّةُ عُمَرِ الْمَرْءِ قَبْلَ مَشِيئِهِ وَقَدْ قَنَيْتُ نَفْسٌ تَوَلَّى شَهَابُهَا

فقد جاء المبتدأ (عزة) مقدماً، مضافاً إلى المعرفة (عمر المرء)؛ لأنه محور الحديث، واستخدم الخبر (قبل) مضافاً إلى المعرفة (مشيئه)؛ لتعيينه للسامع، وتحديدده في فترة زمنية محدودة، وهي فترة الشباب، فهو يدعو إلى استثمار هذه الحقبة من العمر بما ينفع.

2- ظرف المكان:

أما ظرف المكان فإنه يخبر به عن أسماء الذوات، وأسماء المعاني على الإطلاق دون قيد، أو شرط، نحو: "رجلٌ أمامك"، والخبرُ خلقك، يقول المرادي: "اسم المكان يخبر به عن الجثة، نحو: زيدٌ أمامك، وعن المعنى، نحو: العلمُ أمامك" (توضيح المقاصد 1: 480، وشرح الرضي على الكافية 1: 250، وشرح الأشموني 1: 191).

وقد جاءت الجملة الظرفية المطلقة ذات الخبر ظرف المكان في الديوان (9) مرات، على الأنماط الآتية:

النمط الأول: المبتدأ مضاف إلى معرف (ب) (أ)، والخبر ظرف مكان مضاف إلى ضمير المخاطب، وقد ورد في الديوان مرة واحدة، في قوله [من السريع] (ديوانه 184):

لَا تَأْسَ فِي الدُّنْيَا عَلَى فَائِثٍ وَعِنْدَكَ الْإِسْلَامُ وَالْعَافِيَةُ

فالظرف (عند) يفيد الملازمة المكانية، والحضور الحسي، كأنه أراد أن يبلغ المخاطب بعدم اليأس على ما فاتته في الدنيا، فقد عوضه الله تعالى عن ذلك بضعفين: الإسلام الذي ينفعه في آخرته، والعافية التي تنفعه في الدنيا، وقدم الخبر (عندك) جوازاً؛ لإثبات المبتدأ له، وخاصة عند إضافته لضمير المخاطب، وأخر المبتدأ (الإسلام، والعافية)؛ كأنه يزف له بشارة بأن عوضه الله عما فاتته بضعفين، فهو بذلك يركز الأمر على ما عنده، وكأنه يحصرهما فيه، وكأنه عنده ما ليس عند غيره منهما.

والنمط الثاني: المبتدأ مضاف إلى معرفة، والخبر ظرف مكان مضاف إلى ضمير، وقد ورد في الديوان (4) مرات، منه قوله [من الكامل] (ديوانه 63):

عِنْدِي يَوَاقِيْتُ الْقَرِيضِ وَدُرُهُ وَعَلَيَّ إِكْلِيلُ الْكَلَامِ وَتَأْجُهُ

فالشاعر في هذا المقام يغري نفسه بما عنده من ملكة الشعر التي تشبه في الشطر الأول الياقوت، والأحجار الكريمة، وفي الشطر الثاني تشبه روض الربا، وأزهاره، ورقّة ديباجه، وقد أفادت إضافة الخبر الظرف (عند) إلى ياء المتكلم ملكيته للشعر، وخاصة حين قدمه، وكأنه بذلك قصر هذه الملكة على نفسه، وقد جاء مضافاً إلى المعرفة (ياء المتكلم)؛ ليعلن التحدي لخصومه الشعراء بما برعوا فيه، ومنه قوله [من الكامل] (ديوانه 122)، و(ينظر الصفحتان : 128 ، 154 من الديوان):

كَيْفَ الْوُصُولُ إِلَى سَعَادَ وَدُونَهَا قَلِيلُ الْجِبَالِ وَدُونَهُنَّ حُشُوفٌ

يعطي الظرف (دون) معنى الظرفية المكانية التي تدل على تقصير الغاية، وهي في معناها نقيض للفوقية، وكأنه أراد أن الوصول لها مستحيل؛ إذ قبل الرقي لمكانها صعود الجبال، وقبلها الحتوف والمنايا.

والنمط الثالث: المبتدأ مضاف إلى نكرة، والخبر ظرف مكان مضاف إلى ضمير الغائب، وقد ورد في الديوان مرة واحدة في قوله [من الطويل] (ديوانه 114):

وَحَسْبُكَ أَنْ يَنْجُو الظَّالِمُ وَخَلْفَهُ سِيَهَامُ دُعَاءٍ مِنْ قِيسِي زُكُوعٍ

فقد استخدم الشاعر الخبر ظرف مكان (خلف)، وهو ضدّ (أمام)، وكأنه أراد بذلك الدلالة على الملاحقة والمطاردة؛ فالظالم لن يفلت بفعلته من سهام الدعاء التي تلاحقه، وتطارده حين تتطلق من الراكعين الساهرين الباكين، وهذا ترشيح لمعنى الاستعارة، فقد شبه الداعين يرمون بالدعاء حال كونهم ركوعاً بحال الرماة يمسكون بالقسي يتحكمون بها، وهم يبحثون على ركبهم يطلقون السهام من القسي على العدو من الخلف تلاحقه سهام دعاء الراكعين الداعين على الظلوم، وقد تأخر المبتدأ (سهام دعاء) جوازاً؛ لصلاحيّة تقدمه، وتأخره ؛ لكونه نكرة مضافاً إلى نكرة.

والنمط الرابع: المبتدأ نكرة ، والخبر ظرف مكان مضاف إلى ضمير، وقد ورد في الديوان (3) مرات، منه قوله [من البسيط] (ديوانه 39):

وَالنَّاسُ يَجْمَعُهُمْ شَمْلٌ ، وَيَبْنِيهِمْ فِي الْعَقْلِ فَرْقٌ وَفِي الْآدَابِ وَالْحَسَبِ

جاء الخبر (بينهم) شبه جملة بظرف المكان (بين) الذي يشعر بالمساحة المكانية، ويُعدّ المنزلّة بين الإنسان العالم، والجاهل، فهو يدعو إلى طلب العلم والمعرفة، وقد جاء المبتدأ (فرق) نكرة مؤخراً وجوباً؛ لإفادة العموم الذي يُعمّق الفرق بين منزلتيهما.

حَوَالِيَّ إِنْسَانٍ مِّنَ اللَّهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَثُورٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ يَفْتَرِشُ السَّمَاءَ

فقد استخدم الشاعر ظرف المكان (حوالي) الذي يفيد الإحاطة والشمول؛ أي: إن أنس الله محيط به من كل جانب، وقد جاء المبتدأ (إنسان) نكرة موصوفة مؤخراً، وهو من باب التقديم الجوازي؛ لأنه المقصود في الكلام، ومحط الاهتمام.

القسم الثاني: الجملة الظرفية ذات الخبر الجار والمجرور:

أجاز النحاة وقوع أنواع خاصّة من حروف الجر، ومجرورها طرفاً في عملية الإسناد في الجملة؛ بحيث يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة، وسميت حروف الجر بهذه التسمية؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، ويرى الرضي تسميتها بذلك؛ لأنها تعمل إعراب الجر، يقول: "ويسميتها بعضهم حروف الإضافة، لهذا المعنى؛ أي: تضيف الأفعال إلى الأسماء؛ أي: توصلها إليها، ومن هذا سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب" (شرح الرضي على الكافية 261:4).

وقد أطلق عليها الكوفيون (حروف الإضافة)؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي: توصله إليه، وتربطه به، وأسماءها بعضهم بـ(حروف الصفات)؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفيه، وغيرها (معاني القرآن للفراء 1: 2، وشرح المفصل 4: 454، وشرح التصريح 1: 630، وجمع الهوامع 2: 331).

ويخلص الباحث ممّا سبق أن الجار والمجرور لا يقع مسنداً في الجملة إلا بشرطين يجب توافرها معاً: الأول: الإفادة، والثاني: حروف معينة، وهي العاملة.

- أنماطها:

وقد جاءت الجملة الظرفية المطلقة ذات الخبر الجار والمجرور في ديوان الإمام الشافعي: (73) مرة، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: المبتدأ ضمير، وقد ورد في الديوان مرة واحدة، في قوله [من الطويل] (ديوانه 44):

فَعَمَّا قَلِيلٍ وَهُوَ فِي غَفْلَتِهِ أَنَاخَتْ صُرُوفُ الْحَادِثَاتِ بِبَابِهِ

فقد استخدم المبتدأ (هو) بصيغة المفرد الغائب الذي يفيد تخصيص الحديث عن الظالم لا

غيره، وجاء الخبر (في غفلته) بواسطة حرف الجر (في) الذي يفيد الظرفية المكانية المجازية، وكأنه أراد أن يقول: كم في هذه الدنيا من ظالم تكبر، وتجبر، وبغى، وبينما هو في غفلته إذا بصروف الدهر، ومصائبه تحيط ببيته، وتحلّ عند بابه.

والنمط الثاني: المبتدأ علّم ، وقد ورد في الديوان مرتين، في قوله [من الطويل] (ديوانه 156):

أَخُو طَيِّءٍ دَاوُدُ مِنْهُمْ وَمِسْعَرٌ وَمِنْهُمْ وَهَيْبٌ وَالْعَرِيبُ بَنُ أَذْهَمَا

حيث وقع الخبر (منهم) متقدماً جوازاً؛ لأنه محور الاهتمام، وجاء مجروراً بـ (من) التي تفيد التبعية، وكأنه يذكر نماذج لأهل التقوى، والبرّ الذين يجب أن نسير على نهجهم في الحياة؛ لتصبح حياة بشر، لا حياة حيوانات.

والنمط الثالث: المبتدأ معرف بـ(أل)، وقد ورد في الديوان (8) مرّات، منه قوله [من البسيط] (ديوانه 39):

كَمَثَلِ مَا الذَّهَبِ الْإِبْرِيْزُ يُشْرِكُهُ فِي لَوْنِهِ الصُّفْرُ ، وَالتَّقْضِيلُ لِلذَّهَبِ

فقد جاء المبتدأ (التفضيل) معرّفاً بـ(أل) مقدماً؛ للتخلص من العموم، والشمول، وجاء الخبر (للذهب) مقترناً باللام التي تفيد الاستحقاق، وهي التي تقع بين المعنى والذات، وأخره جوازاً؛ لجعل التفضيل سمة ملازمة لا تنفك عن الذهب دون المعادن الأخرى، فهو يرى أن الناس معادن، فضل الله بعضهم على بعض، والأفضلية للعالم على الجاهل. وفي قوله [من الطويل] (ديوانه 48)، و(ينظر الصفحات: 116 ، 134 ، 139 ، 145 ، 161 من الديوان):

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا هَكَذَا فَاصْطَبِرْ لَهُ رَزِيَّةُ مَالٍ أَوْ فُرَاقُ حَبِيبٍ

جاء المبتدأ (الدهر) معرّفاً بـ(أل) مقدماً وجوباً؛ للحصر، ووقع الخبر (هكذا) مجروراً بالكاف التي تفيد التشبيه؛ فهو يرى أن الدهر مختصّ بالمصائب، وفراق الأحبة.

والنمط الرابع: المبتدأ اسم إشارة، وقد ورد في الديوان مرة واحدة في قوله [من الوافر] (ديوانه 183):

يُقَالُ تَجَاوَزُوا يَا قَوْمُ هَذَا فَهَذَا مِنْ حَدِيثِ الرَّافِضِيَّةِ

جاء المبتدأ (هذا) اسم إشارة للدلالة على قرب الحدث منه، وجاء الخبر (من حديث الرافضية) شبه جملة بواسطة حرف الجر (من) الذي يفيد التبعية، وكأنه قال: لا أرى عيباً في حبّ آل البيت؛ لأنه ليس كلّ من أحبهم رافضي، فهو في هذا المضمار ينفي اتهامه بأنه رافضي؛ لأن حبه لمحمد، وآله لا يجعله رافضياً.

والنمط الخامس: المبتدأ اسم موصول، وقد ورد في الديوان (3) مرات، ومنها ما في قوله [من المتقارب] (ديوانه 38):

وَأَقْلِلْ عِتَاباً فَمَا فِيهِ مَنْ يُعَاتِبُ حِينَ يَحِقُّ الْعِتَابُ

فقد وقع الخبر (فيه) شبه جملة مقترنة بحرف الجر (في) الذي يفيد التضمنين، وجاء المبتدأ (مَنْ) اسماً موصولاً للعاقل الذي يدلّ على المشترك اللفظي بين المذكر، والمؤنث، والمفرد، والمتنّ، والجمع، وقدم الخبر؛ لأنه المقصود بالنفي، وقوله [من المتقارب] (ديوانه 38)، (صفحة : 129 من الديوان):

فَرُبَّ كَلَامٍ يَمْصُ الْحَشَا وَفِيهِ مِنَ الْمِرَاحِ مَا يُسْتَطَابُ

فقد جاء الخبر (فيه) شبه الجملة بواسطة حرف الجر (في) الذي يُعطي معنى الظرفية المكانية، وجاء المبتدأ (ما) اسماً موصولاً لغير العاقل من الموصولات العامة المشتركة، فالكلام فيه دعوى أدبية عامة؛ لاختيار الألفاظ قبل الحديث.

والنمط السادس: المبتدأ مضاف إلى معرفة، وقد ورد في الديوان (11) مرّة ، منه قوله [من البسيط] (ديوانه 53):

النَّاسُ دَاءٌ وَدَاءُ النَّاسِ قُرْبُهُمْ وَفِي اغْتِزَالِهِمْ قَطْعُ الْمَوَدَّاتِ

فقد أفاد حرف الجر (في) في الخبر معنى الظرفية، والمصاحبة، وهي التي بمعنى (مع)، ففي البيت دعوى سلوكية في آداب الحياة؛ للموازنة في معاملة الناس، فلا يثقل عليهم، ولا يعتزلهم، فيصاحب هذا قطع للمودات، ومنه قوله [من الطويل] (ديوانه 38)، (وينظر الصفحات : 63، 78، 93، 121 ، 154، 159، 173، 174 من الديوان):

وَدَاثُ الْفَتَى - وَاللَّهِ - بِالْعِلْمِ وَالتَّقَى إِذَا لَمْ يَكُونَا لَا اعْتِبَارَ لَدَاتِهِ

حيث جاء المبتدأ (ذات الفتى) مضافاً إلى المعرفة؛ للدلالة على حقيقة معلومة معروفة، واقترن الخبر "بالعلم" بحرف الجر " الباء " الذي يدل على الإلصاق؛ أي: إنه من المعلوم أن حقيقة الإنسان مقترنة، وملتنصقة بعلمه لانتفاك عنه، وقدم المبتدأ جوازاً؛ كونه محور الحديث، والأهمية.

والنمط السابع : المبتدأ مضاف إلى نكرة ، وقد ورد في الديوان (3) مرّات ، منه ما ورد في قوله [من الطويل] (ديوانه 48) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا هَكَذَا فَاصْطَبِرْ لَهُ رَزِيَّةُ مَالٍ أَوْ فِرَاقُ حَبِيبٍ

فقد اقترن الخبر (له) بحرف الجر (اللام) الذي يفيد الامتلاك، وكأنّ المصائب، والفراق ملك للدهر، وآخر المبتدأ (رزية مال) جوازاً ؛ لصاحبة تقدمه، وتأخرة؛ كونه مضافاً إلى نكرة، فهو محور الأهمية، ومنه قوله [من الطويل] (ديوانه 83) ،و(ينظر صفحة: 128 من الديوان):

تَغَرَّبَ عَنِ الْأَوْطَانِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَسَافِرٌ فِي الْأَسْفَارِ خُمْسُ فَوَائِدٍ

حيث جاء الخبر (في الأسفار) مقدماً مقترناً بـ(في) الجارة التي تفيد المصاحبة، وهذا المعنى الذي يمثله البيت؛ أي: سافر فيصاحب الأسفار خمس فوائد، وقدم الخبر جوازاً على المبتدأ (خمس فوائد)؛ لأنه نكرة مضاف إلى نكرة؛ لإفادة الحصر .

والنمط الثامن: المبتدأ نكرة، وقد ورد في الديوان (41) مرّة، منه قوله [من الوافر] (ديوانه 31):

وَلَا تَجْزَعْ لِحَادِثَةِ اللَّيَالِي فَمَا لِحَوَادِثِ الدُّنْيَا بَقَاءُ

اقترن الخبر (لحوادث الدنيا) باللام التي تفيد الاستحقاق، والاختصاص، فحوادث الدنيا مصائبها ليست مختصة بالبقاء، ومستحقة له، وقدم الخبر وجوباً ؛ لأنه المقصود بالنفي.

ومنه قوله [من الوافر] (ديوانه 32) ،و(ينظر الصفحات: 41، 42، 47، 48، 67، 74، 75، 81، 91، 95، 96، 121، 122، 154، 156، 160 من الديوان):

وَلَا تَرْجُ السَّمَاحَةَ مِنْ بَخِيلٍ فَمَا فِي النَّارِ لِلظُّمَأَنِ مَاءُ

فقد اقترن الخبر (في النار) بحرف الجر (في)؛ لإفادة الظرفية المكانية التي تعني أنه لا مكان للماء في النار، وقدم الخبر على المبتدأ (ماء) وجوباً؛ لأنه شبه جملة، والمبتدأ نكرة.

والنمط التاسع: المبتدأ مصدر مؤول، وقد ورد في الديوان (3) مرّات، منه قوله [من مجزوء الكامل] (ديوانه 45):

وَمِنْ الْبَلَاءِ أَنْ تُجِ بَّ وَلَا يُجِبُّكَ مَنْ تُجِبُّهُ

اقترن الخبر (من البلية) بحرف الجر (من) التي تفيد التبعية؛ أي: إنَّ من البلاء أن يحب الإنسان من لا يحبه.

وقوله [من الكامل] (ديوانه 125)، و(ينظر صفحة: 135 من الديوان):

فَمِنْ الْحَمَاقَةِ أَنْ تَصِيدَ غَزَالَةً وَتَتْرَكَهَا بَيْنَ الْخَلَائِقِ طَالِقَةً

يدعو الشاعر إلى تفيد العلم والأفكار؛ حتَّى لا تنسى، فمن الحماقة أن يكتسب الإنسان علماً، ولا يكتبه.

- عوارض الجملة المطلقة:

أولاً- الرتبة:

يُراد بالرتبة أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي، فيتقدم الذي رتبته التأخير، ويتأخر الذي رتبته التقديم (البرهان في علوم القرآن 2: 233)، وهي قرينة نحوية يحكمها المعنى، ويقسمها النحاة المحدثون إلى قسمين: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة، والفرق بينهما هو الفرق عينه بين الواجب، والجائز (البيان في روائع القرآن 91، 226).

فتتشابه الجملتان الظرفية، والاسمية في الضوابط العامة للتقديم، والتأخير من حيث الترتيب بين المسند، والمسند إليه، وتتمحور هذه الضوابط في ثلاثة محاور:

الأول: وجوب تقديم المبتدأ، والثاني: وجوب تقدم الخبر، والثالث: جواز الترتيب بينهما.

غير أنَّ هناك من مواضع التقديم، والتأخير التي تتعرَّض لها الجملة الاسمية لا تخضع لها الجملة الظرفية؛ ك: التساوي في التعريف، والتكثير، والتنباس المبتدأ بالفاعل، وقد اكتفى الباحث بذكر مواضع التقديم والتأخير للجملة الظرفية الواردة في الديوان، وذلك على النحو الآتي:

الأول - وجوب تقدم المبتدأ على الخبر:

وقد جاء المبتدأ متقدماً وجوباً على الخبر (14) مرة، في المواضيع الآتية:

1- أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها حق الصدارة:

ويكون ذلك إما بنفسه كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، أو باتصاله لما له الصدارة بالإضافة له؛ والافتتران بلام الابتداء، وأن يكون المبتدأ ضمير الشأن، يقول السيوطي:

"السابع: أن يكون المبتدأ لازم الصدر، كالاستفهام، نحو: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؛ والشرط، نحو: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه، والمضاف إلى أحدهما، نحو: غَلَامٌ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَغَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه، وضمير الشأن، نحو: هو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ومدخول لام الابتداء، نحو: لزيد قائم " (همع الهوامع 1: 331، وشرح جمل الزجاجي 1: 353، وشرح الرضي على الكافية 1: 259، وشرح التسهيل 1: 299، وشرح الأشموني 1: 100).

وقد جاء المبتدأ له الصدارة في الديوان (8) مرات ، وذلك على النحو الآتي:

أ- كون المبتدأ ضميراً، وقد ورد في الديوان مرتين في قوله [من الطويل] (ديوانه 44):

فَعَمَّا قَلِيلٍ وَهُوَ فِي غَفْلَتِهِ أَنَاخَتْ صُرُوفُ الْحَادِثَاتِ بِبَابِهِ

وقوله [من البسيط] (ديوانه 128):

عَلِمِي مَعِيَ حَيْثُمَا يَمُمْتُ فَهُوَ مَعِيَ قَلْبِي وَعَاءٌ لَهُ كَبَطَنْ صُنْدُوقِ

ب- كون المبتدأ اسم إشارة، وقد ورد في الديوان (4) مرات، منه قوله [من الطويل] (ديوانه 78):

وَحَسْبُكَ حَظًّا أَنْ تُرَى غَيْرَ كَاذِبٍ وَقَوْلُكَ لَمْ أَعْلَمْ وَذَلِكَ مِنَ الْجَهْدِ

ومنه قوله [من البسيط] (ديوانه 166)، و(ينظر الصفحتان: 174 ، 183 من الديوان):

فَأَصْبَحُوا وَلَسَانُ الْحَالِ يَنْشُدُهُمْ هَذَا بِذَلِكَ وَلَا عَثَبٌ عَلَى الزَّمَنِ

ج - كون المبتدأ (كَمْ) الخبرية ، وقد ورد في الديوان مرة واحدة في قوله [من الكامل] (ديوانه 165 مكرر):

كَمْ فِي الْمَقَابِرِ مِنْ قَتِيلٍ لِسَانِهِ كَانَتْ تَهَابُ لِقَاءَهُ الْقِرَانُ

2- كون الخبر محصوراً بـ(إِلَّا) لفظاً ، أو معنى :

ويقصد بهذا أن يكون الخبر محصوراً في الخبر، نحو قولك: " وما النصر إلا بك يرتجى " (هذا المثال من شاهد نحوي، أوضح المسالك 1: 109)؛ لأنَّ تقديم الخبر يغيّر المعنى، ويقلبه؛ خاصة إن كان الحصر بـ(إنما)؛ لأنَّ المحصور هو المتأخر، فإن تقدم عكس الفهم، يقول الرضي: " ويجب أيضاً، تأخير الخير إذا جاء بعد " إلا " لفظاً أو معنى، نحو: ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم؛ لأنك لو قدمته من غير " إلا " انعكس المعنى " (شرح الرضي على الكافية 1: 258، وشرح التسهيل 1: 298)

، وتوضيح المقاصد 1: 483، وشرح ابن عقيل 1: 184، وجمع الهوامع 1: 331).

وقد جاء الخبر محصوراً في المبتدأ في ديوانه (3) مراتب (إلا) فقط، وخلا من الحصر ب (إنما)، منه قوله [من الطويل] (ديوانه 48):

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا هَكَذَا فَاصْطَبِرْ لَهُ رَزِيَّةُ مَالٍ أَوْ فِرَاقُ حَبِيبٍ

وقد تقدم تحليله في صفحة (13) من الدراسة.

وقوله [من مجزوء الرجز] (ديوانه 116)، و(ينظر صفحة: 145 من الديوان):

حَسْبِي يَعْلَمِي إِنْ نَفَعُ مَا الذُّلُّ إِلَّا فِي الطَّمَعِ

وقد جاء المبتدأ (الذل) مقدماً وجوباً؛ لحصر الخبر بـ(إلا) لفظاً؛ لأنه أراد أن يخصص كون الذل منبعه الطمع، وقد استخدم حرف الجر (في) الذي يفيد الظرفية المكانية في الخبر؛ لجعل الطمع مكاناً للذل.

3- أن يكون المبتدأ دعاء:

وذلك نحو قوله تعالى: {قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ} (من الآية 54 من سورة الأنعام)، وقوله: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ} (الآية 1 من سورة المطففين)، ويقول الرضي: "وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء، احتراز عن نحو: سلام عليك، وويل لك، فإن الأغلب تأخير الخبر" (شرح الرضي على الكافية 1: 261، وشرح المفصل 1: 237، وارتشاف الضرب 3: 1105)، وهذا الموضع يختص بالجملة الظرفية دون الاسمية، وقد جاء في الديوان (4) مرات، منه قوله [من الطويل] (ديوانه 41):

فَطُوبَى لِنَفْسٍ أُولِعَتْ قُعْرَ دَارِهَا مُعَلَّقَةَ الْأَبْوَابِ مَرْخَى حِجَابِهَا

وفي قوله [من الطويل] (ديوانه 42)، و(ينظر صفحة: 122 من الديوان):

وَلَكِنِّي أَسْعَى لِأَنْفَعِ صَاحِبِي وَعَارٌّ عَلَى الشُّبَّانِ إِنْ جَاعَ صَاحِبُهُ

الثاني - وجوب تقدم الخبر:

وقد جاء الخبر متقدماً على المبتدأ وجوباً في الديوان (38) مرة: في موضعين فقط، هما:

1- أن يوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر:

وذلك نحو قوله تعالى: { وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } (من الآية 7 من سورة البقرة)، يقول خالد الأزهرى: " أن يوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر، نحو: في الدار رجل، فـ" في الدار " خبر مقدم، و " رجل " مبتدأ مؤخر وجوباً، وعندك مالٌ، فـ" عندك " خبر مقدم، و " مال " مبتدأ مؤخر وجوباً" (شرح التصريح 1: 218، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1: 322، وشرح التسهيل 1: 301، وارتشاف الضرب 3: 1107)، وهذا الموضع تختص به الجملة الظرفية عن الجملة الاسمية؛ لأنه لو تقدم المبتدأ النكرة على الخبر لظن السامع أن الظرف، أو الجار والمجرور نعت للنكرة، وليس خبراً؛ لأن النكرة تطلب النعت؛ لتخصص عمومها، وقد جاء هذا الموضع: (36) مرة، ومن ذلك قوله [من الطويل] (ديوانه 121):

فَفِي النَّاسِ أَبْدَالٌ وَفِي التَّرْكِ رَاحَةٌ وَفِي الْقَلْبِ صَبْرٌ لِلْحَبِيبِ وَلَوْ جَفَا

ورد في البيت ثلاث جمل ظرفية، وهي: (فِي النَّاسِ أَبْدَالٌ)، (وَفِي التَّرْكِ رَاحَةٌ)، (وَفِي الْقَلْبِ صَبْرٌ) جاء فيها المبتدأ نكرة مؤخرًا؛ للتعميم، وقد اقترن الخبر المقدم بحرف الجر (في)؛ للدلالة على الظرفية المكانية، وأن أمثال هؤلاء غير مأسوف على تركهم؛ بل من الراحة تركهم.

ومنه قوله [من الكامل] (ديوانه 122) ،و(ينظر الصفحات : 32، 32، 37، 39، 45، 46، 47، 48، 48، 48، 67، 74، 75، 75، 81، 93، 96، 96، 96، 100، 122، 125، 126، 135، 154، 154، 160، 160، 160، 164، 169 من الديوان):

كَيْفَ الْوُصُولُ إِلَى سَعَادَ وَدُونَهَا قَلِيلُ الْجِبَالِ وَدُونُهَا حَتَوَفٌ

2- أن ينحصر المبتدأ بـ (إلا) لفظاً ، أو معنى :

واقترانه بـ(إلا) لفظاً، قوله تعالى: { وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ } (من الآية 99 من سورة المائدة)، وأما اقترانه بـ (إلا) معنى، فنحو: { فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ } (من الآية 82 من سورة النحل)، يقول ابن هشام: " الثانية: أن يقتصر المبتدأ بإلا لفظاً نحو: " مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا "، أو معنى، نحو: " إنما عندك زيد "(من كلام ابن مالك في ألفيته: وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا، ينظر: شرح ابن عقيل 1: 188)، وقد خلا الديوان من هذه الظاهرة.

الثالث - جواز الترتيب بينهما:

يجوز التقديم والتأخير في غير الحالات السابقة مع مراعاة أن تقديم المبتدأ هو الأصل، ويكون تقديم الخبر لغرض بلاغي يقتضيه حال المتكلم، نحو قوله تعالى: { لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ } (من

الجملة الظرفية وعوارض تركيبها - دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي

الآية 142 من سورة البقرة)، علماً أنّ تقدم الخبر في الجملة الظرفية لا يُحدث لبساً بين ركني الإسناد؛ لأنّ كلّاً منهما محدد، فالخبر في الجملة الظرفية لا يكون إلا شبه جملة، وقد جاء المتقدم في الديوان لأهميته.

وقد جاء المبتدأ متقدماً على الخبر جوازاً (8) مرات، منه قوله [من الوافر] (ديوانه 39):

كَمَثَلِ مَا الذَّهَبُ الْإِبْرِيْزُ يُشْرِكُهُ فِي لَوْنِهِ الصُّفْرُ ، وَالتَّفَضُّيلُ لِلذَّهَبِ

تمّ تحليل البيت في صفحة (12) من الدراسة.

ومنه قوله [من الوافر] (ديوانه 173) ،و(ينظر الصفحات : 41 ، 56 ، 134 ، 156 ، 159 ، 161 من الديوان):

وَمَنْزِلَةُ السَّفِيهِ مِنَ الْفَقِيهِ كَمَنْزِلَةِ الْفَقِيهِ مِنَ السَّفِيهِ

وجاء الخبر متقدماً على المبتدأ جوازاً، وقد ورد في الديوان (20) مرة، منه قوله [من الوافر] (ديوانه 165):

وَأَخْيَرْتُ الْقُتُوعَ وَكَانَ مَيِّتاً ففِي إِحْيَائِهِ عَرْضٌ مَّصُونٌ

جاء المبتدأ (عرض) مؤخراً جوازاً؛ لوصفه، وقدم الخبر (في إحيائه)؛ لقصر حكم صيانة العرض على القناعة، وقد اقتربت الخبر بحرف الجر (في)؛ للدلالة على المصاحبة، وكأنّ العرض المصون مصاحب للقناعة، فهو يحذر من الطمع، ويدعو إلى القناعة التي فيها صون لعرض الإنسان.

وقوله [من الطويل] (ديوانه 128) ،و(ينظر ، أيضاً الصفحات : 38 ، 38 ، 48 ، 53 ، 63 ، 63 ، 83 ، 91 ، 114 ، 122 ، 128 ، 139 ، 139 ، 154 ، 154 ، 145 ، 156 ، 184 من الديوان) :

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى الْقَضَاءِ وَحُكْمِهِ بؤْسُ اللَّيْبِ وَطَيْبُ عَيْشِ الْأَحْمَقِ

وتقدير الكلام: " بؤس اللبيب ، وطيب عيش الأحمق من الدليل على قضاء الله، فقد جاء الخبر (من الدليل) مقدماً جوازاً على المبتدأ المعرفة (بؤس اللبيب) .

ثانياً- الحذف:

يُعدّ الحذف أحد المطالب الاستعمالية التي تعرض لبناء الجملة المنطوقة بأن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتأتى إلا عندما تكون عناصر البناء موجودة مغنية في الدلالة، كافية في أداء المعنى المطلوب (بناء الجملة العربية 259).

وهو من أهم عوارض التركيب في الجملة كونه أحد الأنماط الشائعة في الخروج عن الأسلوب اللغوي الأصلي، فهو أكثر تأثيراً من الذكر، إن كان في محله وموقعه؛ لأنه يرتبط بالموقف اللغوي للمتكلم والسامع، فقد لاقت هذه الظاهرة حفاوة عند النحاة والبلاغيين، إذ أسماه ابن جني بـ "شجاعة العربية" (الخصائص 2: 360).

وهو وسيلة لتهديب الجمل، وإعطائها قوة، ورونقاً، وجمالاً في المعنى والدلالة، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيّن" (دلائل الإعجاز 146).

وقد يُختلف في تقدير المحذوف اعتماداً على ما يفهم من معنى للسياق اللغوي طبقاً للقرينة الحالية، وفهم النص، وقد أكد النحاة، والبلاغيون على أهمية أن يكون المحذوف معلوماً لدى السامع، يقول سيبويه: "وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما نقول: "ولا عليك"، وقد عرف المخاطب ما تعني أنه: "لا بأس عليك"، "ولا ضرر عليك"، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير لا عليك" (الكتاب 1: 224)، والأصل أن يقدّر المحذوف دون عناء، أو مشقة في تقديره؛ لوجود قرينة حالية وسياقية تدلّ عليه، فالأصل ألا يكون التقدير إلا إذا دعت الحاجة له مع سلامة إقامة المعنى المراد (الجملة العربية: تأليفها وأقسامها 84).

وهناك تشابه بين الجملتين الاسمية، و الظرفية في مواضع حذف طرفي الإسناد، أو كليهما جوازاً، وذلك مقيد بوجود ما يفسر المحذوف من الموقف اللغوي أو السياق، وأما تفصيلاً فإن المبتدأ والخبر في الجملة الظرفية لا يحذف إلا في عدد محدود في المواضع التي أجاز فيها الحذف في الجملة الاسمية دون أن يكون لأيّ منهما مواضع حذف خاصة بالجملة الظرفية تميزها (التراكيب الإسنادية 73)، وتنمحو هذه الضوابط في محورين:

الأول: حذف المسند إليه، **والثاني:** حذف المسند. وقد اكتفى الباحث بذكر مواضع الحذف في للجملة الظرفية الواردة في الديوان.

الأول - حذف المسند إليه:

وقد جاء المسند إليه محذوفاً في الديوان (3) مرات، منها في قوله [من البسيط] (ديوانه 39):

وَالنَّاسُ يَجْمَعُهُمْ شَمْلٌ ، وَيَبْنِيهِمْ فِي الْعَقْلِ فَرْقٌ وَفِي الْأَدَابِ وَالْحَسَبِ

حيث جاء المبتدأ محذوفاً جوازاً؛ لدلالة السياق عليه، والتقدير: " وفي الآداب والحسب فرق " .

وفي قوله [من الوافر] (ديوانه 121):

فَمَا بِالْمَشْرِقِينَ لَهُ نَظِيرٌ وَلَا بِالْمَغْرِبِينَ وَلَا بِكُوفَةَ

حيث حذف المبتدأ جوازاً؛ لدلالة السياق عليه أيضاً، والتقدير: " ولا بالمغربيين ولا بكوفة له نظير "، و قوله [من البسيط] (ديوانه 95):

سُقْيَا لِدَهْرٍ مَضَى مَا كَانَ أَطْيَبَهُ لَوْلَا التَّقَرُّقُ وَالتَّنْغِيصُ بِالسَّوَرِ

فقد جاء المبتدأ محذوفاً وجوباً؛ لوقوع الخبر بعد مصدر نائب عن فعل الأمر، والتقدير: " هذا الدعاء للدهر الذي مضى " .

والثاني - حذف المسند:

أما المسند فقد جاء محذوفاً (4) مرات، نذكر منها ما جاء في قوله [من الطويل] (ديوانه 48):

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا هَكَذَا فَاصْطَبِرْ لَهُ رَزِيَّةُ مَالٍ أَوْ فُرَاقُ حَبِيبٍ

والتقدير: " أو فراق حبيب له "، وقوله [من الكامل] (ديوانه 63):

عِنْدِي يَوَاقِيْتُ الْقَرِيبِ وَدُرُهُ وَعَلَيَّ إِكْلِيلُ الْكَلَامِ وَتَاجُهُ

والتقدير: " ودُرُهُ عندي "، " وتاجه علي "، وفي قوله [من البسيط] (ديوانه 100):

يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا مَالَ وَلَا وَلَدٌ وَضَمَّةُ الْقَبْرِ تُنْسِي لَيْلَةَ الْعُرْسِ

والتقدير: " ولا ولد يوم القيامة " . وقوله [من الطويل] (ديوانه 156):

أَخُو طَيِّءٍ دَاوُدُ مِنْهُمْ وَمِسْعَرٌ وَمِنْهُمْ وَهَيْبٌ وَالْعَرِيبُ بْنُ أَذْهَمَا

والتقدير: " وَالْعَرِيبُ بْنُ أَذْهَمَ مِنْهُمْ ".

علماً بأنه من الممكن اعتبار ما سبق في حذف المسند من باب الذكر، لا الحذف بتوجيهها الإعرابي على العطف، لا القطع.

المبحث الثاني

الجملة الظرفية المقيدة

يقصد بـ (الجملة المقيدة) ما يُعرف لدى النحاة بالجملة المنسوخة، ولكن تمّ العدول عن مصطلح (النسخ) الذي يقتصر على الحالة الإعرابية عند النحاة؛ أي: بشكل الجملة دون الالتفات إلى صور التغير الأخرى التي تلحق بالجملة الاسمية أو الظرفية، وهو التغير في الدلالة الناتجة من دخول هذا المقيد، أو الناسخ بالسلب، وهو نفي الحكم ، وإزالته، أو بالإيجاب والتوكيد، أو بتقييد للزمن في فترة معينة (الجملة الاسمية 75).

وقد جاءت الجملة الظرفية مقيدة في ديوان الإمام الشافعي (21) مرة، وذلك بالأدوات الآتية:

(كان، ليس، لا التي بمعنى ليس، إن، لكن، لا النافية للجنس).

1- كان: وقد وردت في الديوان مرة واحدة، في قوله [من الطويل] (ديوانه 153):

وَكُنْ بَيْنَ هَاتَيْنِ مِنَ الْخَوْفِ وَالرَّجْ وَأَبْشُرْ بِعَفْوِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا

فقد استخدم الشاعر فعل الأمر (كُنْ) الذي يفيد النصيح، والإرشاد، وجاء الخبر (بين هاتين) ظرف مكان، فالمعنى يتمثل في قوله تعالى: { يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا } (من الآية 16 من سورة السجدة).

2- ليس: وقد وردت في الديوان (8) مرات، منه في قوله [من الكامل] (ديوانه 139)

و(ينظر الصفحات : 54 ، 56 ، 113 ، 155 ، 163 من الديوان):

وَكَذَا الرَّئِيسُ هُوَ الرَّئِيسُ بِخُلُقِهِ لَيْسَ الرَّئِيسُ بِقَوْمِهِ وَرِجَالِهِ
وَكَذَا الْغَنِيِّ هُوَ الْغَنِيُّ بِحَالِهِ لَيْسَ الْغَنِيُّ بِمُلْكِهِ وَبِمَالِهِ

فالإمام يروي هنا ما يجب أن يكون عليه الفقيه، والرئيس، والغني، وقد استخدم المقيد (ليس)

الذي يفيد نفي الخبر مستخدماً حرف الجر الأصلي (الباء) الذي يفيد الاستعانة، فالفقيه لا يكون فقيهاً إذا استعان بنطقه، ونسي فعله، والرئيس لا يكون رئيساً إذا استعان بقومه ورجاله، وتخلّى عن خلقه، والغني لا يكون غنياً إذا استعان بملكه، وماله.

1- (لا) النافية بمعنى ليس:

وقد وردت في الديوان مرة واحدة في قوله [من البسيط] (ديوانه 100):

يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَا مَالَ وَلَا وَلَدٌ وَضَمَّةُ الْقَبْرِ تُنْسِي لَيْلَةَ الْعُرْسِ

استخدم المقيّد (لا) التي بمعنى (ليس) للدلالة على نفي الوحدة، وقد جاءت مهملة؛ لأنّ الخبر تقدم عليها، وعلى اسمها، وتكررت، وذلك يوحي بتوكيد النفي، فهو يحذر الناس من اتباع الشيطان؛ لأنهم سيكونون وحيدين في ذلك اليوم.

5- إن: وقد وردت في الديوان (5) مرات على الأنماط الآتية:

النمط الأول: الاسم: مضاف إلى ضمير، وقد ورد في الديوان مرة واحدة في قوله [من البسيط] (ديوانه 56):

إِنِّ اغْتِدَارِي إِلَى مَنْ جَاءَ يَسْأَلُنِي مَا لَيْسَ عِنْدِي لِمَنْ إِحْدَى الْمُصِيبَاتِ

حيث استخدم المقيّد (إن) لتوكيد فكرته، وجاء بالاسم (اعتذاري) معرفة مضافاً إلى ضمير المتكلم؛ لحصر الكلام على نفسه، وقد استخدم مؤكداً ثانياً في الجملة، وهو اللام المزحلقة؛ لدفع الشك والإنكار لدى المخاطب، وأتى بالخبر (من إحدى المصيبات) مجروراً بـ(من) التي تفيد التبعية، فهو يعدّ إحدى مصائبه أن يعتذر لمن جاء يسأله ما لا يملك.

والنمط الثاني: الاسم مضاف إلى معرف بـ(أل)، وقد ورد في الديوان (3) مرات، منه قوله [من البسيط] (ديوانه 46):

سَافِرٌ تَجِدُ عَوْضاً عَمَّنْ تُفَارِقُهُ وَأُنْصَبُ فَإِنَّ لَذِيذَ الْعَيْشِ فِي النَّصَبِ

حيث يؤكد هنا على أنّ الإنسان سوف يجد عوضاً، وبدلاً عما يفارقه في سفره؛ لأنه سيلقى سعادة غامرة في تنقله، ونصبه، وتعبه، فما أجمل الراحة بعد التعب!

ومنه قوله [من البسيط] (ديوانه 56)، و(ينظر صفحة 159 من الديوان):

تَصَبَّرَ عَلَى مُرِّ الْجَفَا مِنْ مُعَلِّمٍ فَإِنَّ رُسُوبَ الْعِلْمِ فِي نَفَرَاتِهِ

فالإمام يرى أنَّ ثبات العلم في الاغتراب، والسفر، والتعب في الحصول عليه، وقد جاء الخبر (في نفراته) مقترناً بحرف الجر (في) الذي يفيد الظرفية المكانية؛ أي: نَفَعُ العلم ، وثباته مكانه السفر، والاعتراب.

والنمط الثالث: الاسم: نكرة، وقد ورد في الديوان مرة واحدة، وذلك في قوله [من الرمل] (ديوانه 163):

إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً فُطِنَا تَرَكُّوا الدُّنْيَا وَخَافُوا الْفِتْنَا

فقد استخدام المقيد (إِنَّ) في هذا المقام يفيد التوكيد على أن الله عبداً أذكيا انتقوه، وزهدوا في الدنيا، واجتنبوا مفاتها، ورضوا بقليلها، وجاء الخبر (الله) مقترناً بحرف الجر اللام الذي يدل على الملكية، وكأنَّ هؤلاء العباد ملَّكوا أنفسهم لله، وجاء الاسم (عباداً) نكرة جمعاً مؤخراً وجوباً؛ لإفادة العموم من النكرة.

6- لكن: وقد ورد في الديوان مرة واحدة، وذلك في قوله [من الوافر] (ديوانه 32):

سِيَهَامُ اللَّيْلِ لَا تُخْطِي وَلَكِنْ لَهَا أَمَدٌ وَلِلْأَمَدِ انْقِضَاءُ

فالمقيد (لكن) يفيد الاستدراك على نفي خطأ هذه السهام _ الدعاء _، ويثبت حقيقة وقوعها، وإصابتها لهدفها، وهذه السهام تصيب، ولا تخطيء؛ لكن لإصابتها أمدً، وأجل ، ولكلِّ أجل نهاية، وغاية ينقضي عندها، وقد جاء مهماً إعراباً؛ لتخفيفه، عاملاً في معناه، وهو الاستدراك.

7- (لا) النافية للجنس: وقد وردت في الديوان (5) مرات، منه قوله [من

الطويل] (ديوانه 46):

وَإِنْ كَانَ مِثْلِي لَا فَضِيلَةَ عِنْدَهُ يُقَاسُ بِطِفْلِ فِي الشُّوَارِعِ يُلْعَبُ

فقد جاء المقيد (لا) لنفي الجنس، وجاء اسمها (فضيلة) نكرة، وخبره (عنده) ظرف مكان؛ ليدل هذا السياق على أنَّ التحلي بالأخلاق الفاضلة يجعل جنس الصغار كباراً، والتخلي عنها يجعل جنس الكبار صغاراً.

ومنه قوله [من الوافر] (ديوانه 169) ،و(ينظر ،الصفحات : 95 ، 95 ، 173 من الديوان):

لَا خَيْرَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ إِذَا اهْتَدَيْتَ إِلَى عِيُونِهِ

إنّ المقيد (لا) يدلّ على أنه لا خير مطلقاً في كلام لا قيمة له غثّ، إذا اهتديت إلى عيون الكلام؛ أي: لا خير في كلام مبتدل وقت الاهتداء إلى الكلام القوي الراقي، ويجب على الإنسان أن يختار الوقت المناسب لحديثه.

- عوارض الجملة الظرفية المقيدة:

أولاً - الرتبة:

إنّ كلّ ما قيل في الجملة الاسمية المقيدة من تقديم، وتأخير يقال في الجملة الظرفية المقيدة، وقد جاء الخبر متقدماً على الاسم (3) مرات لحصر الخبر في الاسم، منه قوله [من البسيط] (ديوانه 155) ،و(ينظر ، أيضاً صفحة: 54 من الديوان):

كَأَنَّ يَوْمِي عَلَى حَثْمٍ وَلَيْسَ لِلشَّائِمِينَ يَوْمٌ
وفي قوله [من الرمل] (ديوانه 163) :

إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً فُطِنَا تَرَكُوا الدُّنْيَا وَخَافُوا الْفِتْنَا

ثانياً- الحذف:

فقد جاء الحذف في الجملة الظرفية المقيدة في موضع واحد، وهو حذف الخبر جوازاً؛ لدلالة السياق عليه، في قوله [من الطويل] (ديوانه 95):

سَلَامٌ فُرَاقٍ لَا مَوَدَّةَ بَيْنَنَا وَلَا مُلْتَقَى حَتَّى الْقِيَامَةِ وَالْحَشْرِ

والتقدير: " ولا ملتقى بيننا " .

الخاتمة

إنّ تقسيم الجمل إلى أنواع مختلفة نابع من كون أنّ لكلّ جملة خصائص، وسمات تتميز بها عن غيرها، ومقومات، وعناصر تقوم عليها، وتجعلها مختلفة عن الأخرى، وتمثل نمطاً مستقلاً؛ علماً بأنّ العلاقة بين أنواع الجمل هي علاقة تكامل، واتساق؛ تهدف إلى إيصال فكرة المتكلم إلى القارئ، أو السامع بعبارة سليمة، ومعنى واضح، وليس القصد من هذه التفرقة مجرد التفرقة؛ إنما الهدف هو التحليل، وكشف أنواع هذه الجمل، والبحث عن أسرارها، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- توصل البحث إلى نوع من الجمل يقف جنباً إلى جنب مع الأنواع الجملية الأخرى، وهو الجملة الظرفية؛ لتمتعه بخصائص مستقلة عن الجملة الاسمية، في حين جعله الدارسون نمطاً من أنماط الجملة الاسمية.
- 2- بلغ عدد ورود الجملة الظرفية في ديوان الإمام الشافعي (105) مرات، وذلك كما يلي:
أ- الجملة الظرفية المطلقة (84) مرة، وذلك على نمطين:
- الجملة الظرفية المطلقة ذات الخبر الظرف، وقد وردت (11) مرة.
- المطلقة ذات الخبر الجار والمجرور، وقد وردت (73) .
ب- وردت الجملة الظرفية المقيدة (21) مرة، بالأدوات: (كان ، وليس ، ولا التي بمعنى ليس، وإنّ، ولا النافية للجنس)، وخلا الديوان من المقيدات الأخرى.
- 3- تقدم المبتدأ على الخبر وجوبا في الجملة الظرفية المطلقة (14) مرة، وتقدم الخبر (38) مرة.
- 4- تقدم المبتدأ على الخبر جوازا (8) مرات، وتقدم الخبر (20) مرة، ويُظهر هذا اهتمام الشاعر بالخبر .
- 5- حذف المبتدأ (3) مرات، وحذف الخبر (4) مرات، وكان الحذف في ركني الجملة جوازا؛ للعلم بالمحذوف، وخلا الديوان من الحذف الوجوبي في الجملة الظرفية.
- 6- جاء الخبر متقدما في الجملة الظرفية المقيدة (3) مرات؛ وذلك لحصره.
- 7- جاء الحذف في الجملة الظرفية المقيدة في موضع واحد، وهو حذف الخبر لدلالة السياق عليه، وخلا الديوان من حذف الاسم.

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905هـ): شرح التصريح على التوضيح، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2000م.
- الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 688هـ): شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بني غازي/ ليبيا، الطبعة الثانية، 1996م .
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين (ت 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1375هـ- 1955م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ): مناقب الشافعي، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة الطبعة الأولى، 1390هـ- 1970م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 474هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

الجملة الظرفية وعوارض تركيبها - دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ): الخصائص، تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت 1371هـ-1952م.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمرو (ت 646هـ): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق/ موسى بناي العليلى، مطبعة المدني، بغداد، 1982م.

حسان، تمام: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1471هـ-1998م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد (ت 681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت 327هـ): آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق/ عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ-1993م.

الزركشي، بدر الدين محمد عبد الله بن بهادر (ت 974هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1376هـ-1957م.

الزركلي، الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس (ت 1396هـ): دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 2002م.

الزمرخشي، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ): المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق/ علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان الطبعة الثانية، 1427هـ-2007م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 771هـ): طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، وزميله، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ.

سبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ): الكتاب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.

الشافعي، الديوان، تحقيق/ أحمد إشتيوي، دار الغد الجديد، الطبعة الأولى، المنصورة / ج.م.ع، 1424هـ-3003م.

الشافعي، الديوان، تحقيق/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1426هـ-2003م.

الشافعي، الديوان، تحقيق/ محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ط، 1988م.

- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (669هـ): شرح جمل الزجاجي، تحقيق/ صاحب أبو جناح، القاهرة 1971م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي بن عقيل الهمداني (769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1411هـ - 1991م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (377هـ): كتاب الإيضاح، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1416هـ - 1996م.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي (972هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق/ المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ): معاني القرآن، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت.
- فهمي، سوزان: شبه الجملة: دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.
- ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله (749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (672هـ): شرح التسهيل، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، وزميله، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- أبو المكارم، علي:
- التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
 - الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- ابن هشام الأتصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ):
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1992م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (643هـ): شرح المفصل للزمخشري، تحقيق/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.